أنتفاضة أهالي الشامية عام ١٩٥٤

د. جمعه عليوي قرحان
كلية التربية / أبن رشد – جامعة بغداد

المقدمة :

أبدت الفئة الحاكمة في العراق قبل عام ١٩٥٤، أطمئنانها للوضع في البلاد، عندما كان الوعي السياسي يقتصر على المدن، كما كانوا يعتقدون أن في الامكان قمع كل حركة مادام الريف ساكناً ولم تهتم الحكومات العراقية في الواقع حتى بالأضطرابات التي كانت تظهر في بعض المناطق العشائرية،إذ كانت تلك الأضطرابات أما أنها تمثل تمرداً لرؤوساء الأقطاع أنفسهم ومن الممكن أن يقضى عليه بالقوة وبتغير رؤساء الأقطاع ومعاقبتهم، وأما أنها كانت تمثل نزاعاً داخلياً بين أفراد الفئة الحاكمة يستغل فيه بعضهم أثارة الأضطرابات بين المناطق العشائرية لزعزعة وزارة والمجيء بوزارة أخرى ، مما لم يكن في الحالتين ماسا بكيان الفئة الحاكمة أو بأسلوبها في الحكم، إلا أن تفاقم فساد الحكم وسريان التفسخ الى الحياة العامة في البلاد، قد ألقيا بظلالهما على الريف، كما ألقياه على المدن، وأصبح الفرد العراقي في المدينة والريف يستيقظ ويشارك المدن في معارضة أسلوب الفئة الحاكمة في حكم البلاد، وفي التصرف بمقدرات الناس، وعندما ظهرت حركة الشامية بهذا الشكل الواعي، أصبح الامر للفئة الحاكمة يختلف كل الأختلاف عن الماضي، إذ أصبح الريف ميدانا لمعارضة الحكم الفاسد ونظام الأقطاع الذي تستند أليه، وقد كانت لحوادث الشامية هذه أهميتها من هذه الناحية بعد أن سبقتها حركات مماثلة في المحافظات الشمالية وحركات أخرى في محافظة العمارة قمعت جميعها بقسوة لا مثيل لها.

من هنا جاء أهتمامنا بمشاكل الأقطاع والأقطاعيين وسيطرتهم وسطوتهم، لأن الأقطاع يسخر الفلاحيين البائسيين لتنفيذ مآربه السياسية ومصالحه وأغراضه، وكانت البلاد آنذاك مسرحاً للمآسي والالآم والمشاكل لوجود نفر قليل من الأقطاعيين،

ونعتقد أن أنتفاضة الشامية تعد خاتمة المطاف للعهد الملكي وسنده النظام الأقطاعي.

أسباب الأنتفاضة :

أصبحت مسألة مطالبة الفلاحين بحقوقهم في الأرض ووضع حد للطغيان الأقطاعي، القضية الأولى التي ناضل الفلاحون من أجلها، كما كانت واحدة من القضايا العديدة التي دافعت عنها الحركة الوطنية[١] . وأخذ فلاحو الشامية، كما في بقية أنحاء الريف العراقي يشعرون بوطأة الظلم وثقل الأقطاع الجاثم على صدورهم وبدأوا يحسون بالغبن الذي يحدث عند قسمة الحاصلات الزراعية، وما يقع في نصيبهم في النتيجة من نسب ضئيلة لا تتناسب مع كدهم وجهودهم[٢]، إذ أن الأقطاع كان يسلب ما نسبته أكثر من (٢-٣) من الحاصل، مما يرهق الفلاحين بالديون من جراء الربا الفاحش البالغ نسبته ٥٠٪، وأخذ الخاوات من الفلاحين كالبراتيل وتسخيرهم مجاناً وغيرها من المظالم، لذلك كانت مطالب الفلاحين المقدمة الى الحكومة هي:

١. القسمة بالمناصفة بين الفلاح والملاك.
٢. المطالبة بالسلف الزراعية وذلك بتخليصهم من الربا الفاحش والمرهق.
٣. جعل البذور على الأقطاعي والفلاح كل حسب حصته.
٤. المطالبة برفع الخاوات عنهم كالبراتيل وغيرها.
٥. منع السخرة المجانية التي يحرمها القانون العراقي وإيقاف الأهانات عنهم[٣].

أهملت الحكومة تلك المطاليب، وبدأت بملاحقة مؤيديها وبذلك تكون قد فسحت المجال للإقطاعيين في تجاوزاتهم على حقوق الفلاحين المطالبين بالمناصفة فيما تنتجه الأرض من الحاصلات التي هي في الواقع من نتاج جهودهم وكدحهم بدلاً من الثلث الذي يصيبهم والثلثين الذين يذهبان للملاك، ولكن حتى هذا الثلث لم يسلم من الذيول واللواحق حيث يستقطع منه (الكاروبة) و(العصفورية)[٤]، والعلوية نصيب (المومن)، والقهواتية والمضيف[٥]، وطبيعي أن تهمل الحكومة تلك المطاليب، لأن أكثر الملاكين يشكلون طبقة متنفذة في البلاد، كما أن المجالس التشريعية من

النواب والأعيان في اغلبها من طبقة الملاكين ومن مشايخ العشائر.

وعليه يمكن القول، أن سبب قيام هذه الانتفاضة هو إرهاق الفلاح وقلة حصته مما ينتجه أولاً، وتسلط بعض المتنفذين وتحكمهم في رقاب صغار الزراع ثانياً، وقد راجع لفيف من الزراع المسؤولين شارحين أسباب هذه الحوادث مطالبين الحكومة بوضع حل لهذه المظالم[٦]، وترى جريدة لواء الاستقلال أن أسباب انتفاضة الشامية، هي أن الشيخ رايح العطية، أعتاد أن يستوفي حصة الملاكية باعتبار ثلثين له والثلث الأخر للفلاح، ولكن هذا الثلث يبقى اسمياً، إذ أن الفلاح ملزم بتجهيز البذور على حسابه الخاص، كما ان الفلاح ملزم بتأدية بدل أيجار ما يسمونه الكاروبة، وهي التركترات التي تستعمل للحرث وبدلها أربعة دنانير يومياً. أما الملاك فلا يتحمل سوى نفقات الدهن والنفط التي لا تزيد عن دينار واحد يومياً، كما أنه يستوفي عن كل (طغار)، من الحاصل مقدار ثلاث وزنات، منها وزنه للسركال ووزنة للدواس ومن للوكيل الذي يسمونه (الوكاف)، ومن للكيال، ومن للقهواني. وهذه الكمية البالغة ثلاث وزنات تسمى بالعرف المحلي (همايل)[٧].

فضلاً عما تقدم أن السبب الذي دعا عشيرة الحميدات التابعة للشيخ رايح العطية إلى أن تقوم بهذه الحركة أنهم شاهدوا المعاملة التي يعامل بها هذيب الحاج حمود وهو أبن أخ الشيخ رايح العطية حيث يقتسم الغلة مناصفة بينه وبين فلاحيه. هذا فضلاً عما يقدمه لهم من أدوية وعلاجات وبعض المنح الأخرى[٨]، كما كان للوعي الشعبي الذي أنتشر بتقدم الزمن وامتد من المدن إلى الريف في خمسينيات القرن العشرين على الرغم من جميع وسائل الإرهاب والقمع، اذ اتصل أبناء الريف بالمدن وتعلم الكثير منهم في المدارس، وعاشوا أحداثا عالمية عن طريق الإذاعات اللاسلكية من جهة، وبدأ يزداد شعور الفلاح والمالك الصغير بوطأة النظام الإقطاعي والفساد الحكومي، مما خلق وعياً متزايداً في الريف العراقي، وكان سبباً مباشراً لقيام الانتفاضة[٩].

قيام الانتفاضة :

في ضوء ما تقدم من أسباب، أضرب فلاحو عشيرة الحميدات عن العمل في (٤ شباط ١٩٥٤)[١٠]، وأخذ هؤلاء الفلاحون يقومون بمظاهرات ويرددون أهازيج شعبية داخل أراضيهم حيث تلقى فيها الأشعار والكلمات الحماسية ، مطالبة بإعطاء الفلاح نصف الحاصل وعدم تحميله أجور الكاروية والبذر والهمايل والسركلة والحراسة والوكالة وغيرها من الضرائب التي يستحصلها الشيخ من فلاحيه، وبدأت كل جماعة تزور الأخرى على شكل (هوسات) مواسية ومشجعة[١١].وفي اليوم التالي الخامس من شباط، اضرب جميع فلاحي عشيرة الكرد وكذلك فلاحو السيد مهدي بحر العلوم الذين منعوا السيد من دخول أراضيه وبالفعل لم يتمكن من الذهاب إليها وبقي في مركز الشامية، وعندما سمع فلاحو منطقة الشامية بجميع عشائرهم (العوابد، وآل فتلة، والخزعل، وآل شبل، وبني حسن)، أخذوا يبدون تذمرهم من الشيوخ والإقطاعيين بسبب إرهاقهم في العمل الشاق، وبدأوا استعدادهم للإضراب وتأييد هذه الحركة، وأعلنوا أنهم لن يبخلوا بالتضحية بنفوسهم في سبيل نيل حقهم الذي أغتصبه الشيوخ[١٢].

استمرت هذه الإضرابات والمظاهرات وأخذت تتسع كل يوم، ففي يوم الاحد السادس من شباط أقدم فلاحو عشيرة الحميدات على شكل ست حزم (هوسة) وفي كل هوسة أكثر من خمسمائة شخص، وهم يرددون الهوسات العربية الحماسية رافعين الأعلام البيض التي لطخت بالدماء رمزاً للتضحية والفداء، وعلى أثر ذلك أغلقت جميع حوانيت ومقاهي ومحلات مدينة الشامية، وخرج جميع أهالي الشامية من عمال وكسبة وطلاب على شكل هوسات لاستقبالهم في مدخل المدينة، وقد بلغ عدد المتظاهرين أكثر من عشرين ألف نسمة[١٣]، وقد أشترك جميع الفلاحين الذين كانوا موجودين في الشامية في تلك المظاهرة التي بلغ طولها أكثر من كيلومتر ونصف، ومن ضمن الأهازيج التي رددت هي:

- نريد نموت وشنهو الموت أتوكل بالله أتوكل.
- العمر الزايد شلك بيه أتوكل بالله أتوكل.
- ملينة دخيلك فيصل.

وألقيت كلمات حماسة وقصائد شعرية في باب سراي الحكومة وأخذت الجماهير تهتف بسقوط الإقطاع والإقطاعيين وسقوط المعاهدة البريطانية لسنة ١٩٣٠، وسقوط مجلس النواب المزيف ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط والمساعدات الأمريكية، كما تعالت الهتافات بحياة الفلاح وسقوط الاستعمار[١٤].

ويبدو أن الحركة بدأت تتحول من طابعها الاجتماعي والاقتصادي إلى طابع سياسي، فلا يستبعد أن يكون وراءها بعض الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي، وهذا ما أفصحت عنه صحف الأحزاب المذكورة في سردها لوقائع الحركة.

حضر مدير شرطة الديوانية مستصحباً معه قوة مسلحة ولكنه عجز عن القيام بعمل أي شيء، لأن الهياج عم جميع الشامية، وكان المتظاهرون مستعدين للتضحية وعلى اثر ذلك، وجهت السيارات المسلحة رشاشاتها على المتظاهرين[١٥]. ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف، وقد جرت أحداث خارج مدينة الشامية إذ قام الشيخ عداي العطية بإطلاق النار على المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى هجوم المتظاهرين عليه وهروبه إلى داره في المزرعة وإغلاق الباب عليه، وفي مساء يوم الأحد السادس من شباط، جاء متصرف الديوانية عبد الحليم السنوي وقائمقام الشامية لطفي علي الذي كان وكيلاً للمتصرف مع خمسة عشر سيارة مسلحة، وما يقارب (٣٠٠) شرطي إلى مدينة الشامية[١٦]، إذ قامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة شملت كلاً من المحامي حسن الحاج وادي، والمحامي هديب الحاج حمود والمحامي يوسف الشريفي، والمحامي موجد الحاج حمود، والمحامي محمد عبد المصحب[١٧]، فضلاً عن (١٠٠) فلاح و(٢٣) طالباً[١٨] وعدد من الأهالي[١٩]. وقد قامت السلطة بنقل الطلاب المعتقلين إلى ناحية غماس متهمين بتهمة الشيوعية لاشتراكهم في مظاهرة الفلاحين، كما أبعدت السلطة قسماً من المحامين المعتقلين إلى ناحية العباسية والقسم الأخر إلى ناحية الشنافية بعد أن وجهت إليهم تهمة التحريض وقيادة المظاهرات[٢٠]، ولم تكتف السلطة بمثل هذه الإجراءات بل قامت بحملة تفتيش واسعة لدور ومحلات المواطنين في الشنافية[٢١].

التطورات التي شهدتها الأنتفاضة :

على الرغم من أجراءات السلطة التعسفية ضد المتظاهرين فإن الانتفاضة لم تخمد بل أستمرت في نشاطها ففي يوم الثلاثاء (٨ شباط ١٩٥٤)، جاءت مظاهرات من عشيرة العوابد وآل جميش الى الشامية، وقد قمعت بمنتهى القسوة وأعتقل جميع سراكيل عشيرة العوابد في مقاطعة الحجارية وهم: الحاج دراغ الصعب، سعد الحاج جاسم، عبد الله الحاج دراغ، جحا دزويد، حامد عباس العلوان، أبو اللول البرهان، علي أبو كطفية، عبد الله ومحسن العبود، كمر كاظم وأخوه، وما يقارب (١٠٠) فلاح[٢٢].

وفي اليوم نفسه، الثامن من شباط، جاء جميع فلاحي عشيرة آل فتلة والكرد إلى ناحية الصلاحية، وقاموا بمظاهرات وهوسات وعلى أثر ذلك اعتقلت الشرطة منهم (١٨) سركالاً من سراكيل عشيرتي الكرد وآل فتلة، كما ذهب طلاب ثانوية الشامية للمدرسة وتجمعوا في داخلها، وأعلنوا الإضراب عن الامتحان، وتعالت الهتافات مطالبة بإطلاق سراح أخوانهم الطلاب المعتقلين وقد حضر مدير معارف الديوانية وأخذ يهدد ويشتم الطلاب والمدرسين مما أستفز الطلاب وبعد ذلك جاء مدير الشرطة مع عدد من السيارات المسلحة والشرطة فطوقوا المدرسة، لذلك هرع الناس إلى المدرسة خائفين على أبنائهم وتعالت صيحات النساء من كل جانب وبدت الشامية كأنها ساحة حرب، إذ تجمع حول الثانوية أكثر من خمسة عشر ألف رجل وامرأة، وأخذت النسوة يقذفن الشرطة بالحجارة، وقد منع الطلاب مدير الشرطة ومدير المعارف من الدخول إلى المدرسة مما أضطر مدير الشرطة إلى الانسحاب مع قوته ومعه مدير المعارف[٢٣].

ثم شهدت ناحية الفيصلية مظاهرات لنفس الأسباب التي قام بها فلاحو الشامية، حيث قامت شرطة المدينة بإنهائها وذلك باستعمال الأساليب القسرية، وقامت باعتقال عدد من الفلاحين، كما وقعت حوادث أخرى مشابهة للحوادث التي وقعت في الشامية في منطقة أبي صخير ولاسيما في الحيرة والقادسية يطالبون الحكومة بتقسيم الأراضي الأميرية عليهم، وأن يقسم الحاصل على المزارع والملاك بنسبة عادلة ينال فيها الفلاح ما يسد رمقه ويفي ديونه المتراكمة عليه، كما عمت

المشخاب المظاهرات والاضطرابات نهار الثاني عشر من شباط ١٩٥٤ في الصوب الغربي من المشخاب في الجهة التي يسكن فيها عبد العباس المزهر، من قبل الزراع والفلاحين بما فيهم فلاحو عبد العباس أنفسهم[٢٤].

وهكذا فقد عمت تلك المظاهرات أغلب مناطق لواء الديوانية وذلك بعد أن اجتاحتها موجة من الاستياء العام على تصرف الحكومة تجاه المطالبين بحقوقهم من فلاحي الشامية وإزاء هذا الوضع حضر وزير الداخلية، سعيد القزاز بنفسه إلى اللواء لدراسة الوضع المتأزم فيها عن كثب[٢٥].

الموقف من الانتفاضة :

أ- موقف الحكومة :

أصدرت مديرية الدعاية العامة إيضاحا، رداً على ما نشرته جريدة لواء الاستقلال يوم ٩ شباط حول الموضوع ذكرت فيه ((أنه في يوم الأحد المصادف ٦ شباط ١٩٥٤، قام بعض الهدامين من الأهالي وتلامذة المدارس في مدينة الشامية بمظاهرة خلافاً للقانون، وبعد أن تفرقت قامت السلطات المختصة بتوقيف بعض المحرضين، وقد انتقدت جريدة لواء الاستقلال هذا الإيضاح قائلة:

((من الملاحظ أن الإيضاح لم يذكر من هم الذين وصفهم بالهدامين من الأهالي والى أي عشيرة ينتسبون، إذ أن قضاء الشامية يتكون من عدة عشائر فإلى أي عشيرة يمت هؤلاء الهدامون هذا أولاً، وثانياً، ما هي مطالب هؤلاء وشكواهم ما الباعث على هذه المظاهرة...))، واسترسلت الجريدة في نقدها للحكومة بالقول: ((إن محاولة تغطية الشمس بغربال قد أصبحت عقيمة الجدوى، ومن الخير للحكومة ولسان دعايتها أن تواجه الحقائق كما هي، وأن تحاول معالجتها معالجة جدية لا على طريقة (النعامة) التي تدس رأسها بالرمال...،وقالت أيضاً: ((من أين جاء الهدم والتخريب لهؤلاء البؤساء، ومن أين تسربت لهم هذه المبادئ الهدامة التي تحدث عنها الناطق بلسان الحكومة... وهم طائفة من الفلاحين الذين عانوا على أيدي رجال الإقطاع ألواناً من الظلم يحتلبون جهودهم ويعتصرون دماءهم، فإذا ما أنتفض أحدهم من الظلم والجور، ألصقت به هذه التهم جزافاً))[٢٧].

أما وزير الداخلية سعيد القزاز فقد صرح رسمياً لجريدة الأوقات العراقية، بأن ما نشر من أنباء وتقارير في الصحف المحلية حول قضية عشيرة الحميدات مبالغ فيه، وكانت هذه الأنباء والتقارير قد أدعت بأن أفراد عشيرة الحميدات قد دخلوا قضاء الشامية مطالبين الحكومة أن تتدخل بينهم وبين الشيخ رايح العطية عضو مجلس الأعيان ومن وزراء الزراعة السابقين[٢٨].

من جهة أخرى أدت تطورات الأوضاع في الشامية إلى حضور وزير الدولة لشؤون العشائر والأوقاف، أركان العبادي إلى لواء الديوانية، حيث قضى فيها أربعة أيام وكان برفقته ممدوح عبد الرزاق الملاحظ في ديوان مجلس الوزراء وذلك للاطلاع على طبيعة الوضع المتأزم في اللواء، وترى جريدة الزمان ((أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كانت في طبيعة الحال لصالح الإقطاعيين[٢٩].

وخلاصة القول: أن الحكومة لم تبد أي اهتمام ملحوظ في انتفاضة أهالي الشامية، وبدلاً من إنصاف الفلاحين وتلبية مطالبيهم شنت حملة اعتقالات واسعة ضدهم، واتهمت الحركة بالتمرد، كما لم تناقش قضية الشامية في مجلس الأعيان والنواب على الرغم من وجود عدد لايستهان به يمثلون لواء الديوانية في المجلس الأخير[٣٠]، والحقيقة أن الانتفاضة تركت أثراً نفسياً أثر على صحة الشيخ رايح العطية، إذ قدم إجازة إلى مجلس الأعيان أمدها عشرون يوماً للسفر خارج العراق للمعالجة[٣١].

ب- موقف الرأي العام العراقي :

حظيت انتفاضة الشامية بتأييد فلاحي الهندية والفيصلية وأبي صخير الذين احتجوا في برقيات رفعوها إلى مقرات الصحف على إهمال الحكومة لمطالب الفلاحين وملاحقة مؤيديها، كما طالبوا بوضع حد لتجاوز الإقطاعيين على حقوق الفلاح في أتعابه، كما أعلنوا عن تأييدهم لكل تشريع يقضي بفرض الضريبة على الأرض بما في ذلك لائحة قانون الخراج[٣٢]، كما بعث فلاحو الحمزة عريضة إلى جريدة لواء الاستقلال موضحين فيها وقوفهم وتأييدهم لفلاحي الشامية[٣٣]، كما رفع الشيخ راهي العبد الواحد الحاج سكر عريضة إلى المسؤولين لافتاً نظر الحكومة إلى الوعي المتنامي المتغلغل بين طبقات الأمة لذا يتوجب على المسؤولين أن يراعوا ويحافظوا

على حقوق عامة أفراد هذا الشعب، إذ أن أي إهمال لهذه الحقوق أو أي تحيز إلى جهة من دون أخرى يحدث بين أوساط الشعب الألم والنقمة على المسؤولين[٣٤]. وطالب زراع وسراكيل المشخاب الحكومة بالعمل على رفع الظلم عن الزراع والمحافظة على حقوقهم، وختموا طلبهم بالقول: ((فنحن غير مسؤولين بكل ما سيحدث من مظاهرات ومطالبات[٣٥])).

كما تلقت جريدة لواء الاستقلال من لفيف من طلاب بعض المدارس في النجف رسائل أعلنوا فيه تأييدهم لمطالب فلاحي الشامية العادلة، واستنكارهم لاعتقال إخوانهم الطلاب والمطالبة بإطلاق سراحهم، كما تلقت الجريدة برقية من بعض أهالي الشامية في النجف يعدون فيها اعتقال الطلاب امتهاناً للحرية المكفولة بالدستور ويطالبون بوضع حد لهذا الاعتداء[٣٦]. وبعث طلبة كلية الطب في جامعة بغداد رسالة إلى جريدة لواء الاستقلال ذكروا فيها: ((لم تكتف الوزارة الحاضرة بالمذابح التي أقامتها ضد أخواننا عمال البصرة بالأمس وإرهابها للطلاب والشباب والعمال بل قامت مؤخراً بحملة ضد فلاحي الشامية والفيصلية المطالبين بحقوقهم في الأرض ضد سلطة الإقطاعيين الغاشمة، فقد اعتقلت عدداً كبيراً من الفلاحين بعد أن قمعت مظاهراتهم بشدة، واعتقلت كذلك جمهوراً كبيراً من الشباب والمحامين وطلاب ثانوية الشامية الذين أيدوا قضية الفلاحين العادلة...)). وختم طلبة كلية الطب رسالتهم بإطلاق سراح جميع المعتقلين من الفلاحين والشباب وطلاب ثانوية الشامية وإجابة كافة مطاليب الفلاحين[٣٧]. كما تلقت جريدة صوت الأهالي رسالة من طلاب دار المعلمين الابتدائية ببغداد، احتجوا فيها على مضايقة الطلاب والمحامين في الشامية واعتقالهم أو نفيهم، ويعلنون تأييدهم لفلاحي الشامية في مطالبتهم بحقوقهم المشروعة[٣٨]، وتلقت جريدة لواء الاستقلال رسالة من شباب حزب الاستقلال ومؤازريه في النجف والكوفة، يذكرون فيها تأييدهم لإخوانهم ضحايا الإقطاع من فلاحي الشامية والفيصلية وأبي صخير ويطالبون المسؤولين بأنصافهم[٣٩].

كما شاركت مدينة النجف إخوانهم في الشامية بمظاهرة صاخبة يوم (١٤ شباط ١٩٥٤)، انطلقت من مدخل سوق القصابين بالسوق الكبير متجهة شطر الصحن الشريف، وكان المتظاهرون يحملون لافتات كتب عليها: ((نطالب تلبية مطالب فلاحي الشامية والشنافية وأبي صخير)) ((عاشت الجبهة الوطنية الموحدة)).

نطالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٠، ((جلاء الجيوش الأجنبية)) وقد ألقى أحد المتظاهرين كلمة انتقد فيها سياسة الحكومة الموالية للإقطاع، وبعدها تفرق المتظاهرون قرب شركة سنجر[٤٠].

إما على الصعيد الإعلامي، فقد اهتمت الصحافة المحلية بأنباء انتفاضة الشامية، فقد علقت جريدة الزمان على الانتفاضة قائلة: ((إن الحركة الأخيرة التي قام بها جمهرة من الزراع.. طالبوا بأنصافهم وصيانة حقوقهم المشروعة، فإذا لم تسلم بالحق طائعين مختارين فربما سلمنا به على سبيل الإكراه أو بطريق العنف الهدام، وفي ذلك ما فيه من المحاذير والمفاسد والسعيد من وعظ بسواه))[٤١]، أما جريدة الأيام فقد هاجمت النظام الإقطاعي ونظام الحكم المساند له، فكتبت مقالاً ذكرت فيه: ((لابد من التخلص من الإقطاع هذا النظام السياسي البالي، هذا النظام الذي يستند على عبادة الأشخاص وتقديس الملاك واعتبارهم ظل الله في أرضه))[٤٢]، كما كتبت جريدة صوت الأهالي في أحدى مقالاتها حول الموضوع مقالاً جاء فيه: كان وضع الفلاح في الريف لا يختلف عن وضع الفرد في المدينة، إلا في شدة الاستغلال الذي يعانيه، فقد ظل يعيش في ظروف معينة غاية في الصعوبة لا يحصل من نتائج عمله إلا على جزء ضئيل لا يكفي لمعيشته ومعيشة عائلته))، واسترسلت الجريدة بالقول: ((وظلت ظروفه الصحية متردية إلى أبعد حد تفتك به الإمراض والأوبئة، وعلل نقص التغذية))،وانتقدت الجريدة في مقالها سياسة الحكومة لأنها فسحت المجال للإقطاعيين بتوسيع ملكياتهم، وبالتجاوز على الأراضي الأميرية، بحيث أصبحت هنالك إقطاعيات لا مثيل لها من حيث اتساعها وطريقة استغلالها، وترى الجريدة بأن الحكومة عملت على حماية الإقطاعيين عن طريق قانون دعاوي العشائر الذي سلب اختصاص القوانين الاعتيادية وأودع قضاياهم إلى السلطة الإدارية الخاضعة للإقطاع متجاوزاً على السلطة القضائية التي حماها الدستور[٤٣] كما ذكرت في مقالها الافتتاحي يوم (٨ آذار ١٩٥٤) أن مطالبة فلاحي الشامية بحقوقهم مطالبة مشروعة لا يمكن أن يكون فيها أي تحد للقانون وان سلوك الفلاحين في مطالبتهم بحقوقهم كان أسلوباً طبيعياً وحتى إذا سمي اجتماعهم ذلك بالمظاهرة فإن ذلك لا ينفي الشرعية عن حقهم، لأن التظاهر في مقدمة الوسائل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[٤٤] أما جريدة لواء الاستقلال فقد غطت بأخبارها الحوادث التي جرت في منطقة الشامية وكتبت مقالات

عديدة بهذا الخصوص فقد كان من بين تلك المقالات مقال مطول، دافعت فيه عن انتفاضة فلاحي الشامية، ودعت إلى تلبية مطالبيهم بحقهم الصريح في هذه الأرض التي يزرعونها ويكدحون فيها طوال أيام العمر فلا يحصلون منها على ما يسد أودهم ويقيهم غائلة الجوع والحرمان[٤٥]، واسترسلت الجريدة في مقالها بالقول: ((إن مشكلة الأرض هي أم المشاكل في هذه البلاد فإذا لم تتداركها الحكومة بحل حاسم جذري فأنها ستكون اللغم الذي ينسف كل استقرار في هذه البلاد وليس من الحكمة تجاهل هذه البديهيات والدخول في جدل بيزنطي عقيم ووصم هذه الحركات بالهدم والتخريب لأن ذلك لا يغني عن الحق فتيلا، اللهم إلا اذا أرادت الحكومة أن تدخر وزير داخليتها لهذه المشكلة أيضا، كما ادخرته لمشكلة عمال شركة النفط في البصرة، فتوفده إلى حلها بالحزم والحنكة الإدارية وعندئذ فسيجد هؤلاء البؤساء أن الأحكام العرفية تعود مجدداً لتعلق في قضائهم فيساق هؤلاء كالخراف لتأدية واجب الخضوع والطاعة لأسيادهم تحت حراب الدولة))[٤٦]، وعلقت جريدة اليقظة على الانتفاضة بالقول: ((أن مشكلة توزيع الأراضي على الفلاحين مشكلة مزمنة، وعدتها أم المشاكل في العراق وقالت: ((إذا ما وفقت الحكومة في حلها حلاً عادلاً أمكنها قهر الأعداء الثلاثة وهم: الجهل والفقر والمرض وما يبثق عنهم))[٤٧].

أما نقابة المحامين في بغداد فقد تسلمت برقية من المحامين المعتقلين في الشامية بسبب المظاهرات التي قام بها الفلاحون هناك وكانوا يطلبون فيها إيفاد محامين للدفاع عنهم[٤٨]، وقد تم تأليف وفد مؤلف من المحامي توفيق منير والمحامي عبد الغني مطر والمحامي كاسب السعد والمحامي حسين ألخالدي، للقيام بهذه المهمة[٤٩]، وقد سافر الوفد يوم (١٦ شباط ١٩٥٤) لتعقيب قضية اعتقال المحامين في الشامية وقد طلب المحامون إلى حاكم تحقيق الشامية إطلاق سراح المعتقلين، إلا أنه رفض ذلك الطلب وكان المعتقلون أربعة محامين، اعتقلوا بموجب المادة (٧٧) من الأصول الجزائية، وهديب الحاج حمود اعتقل بموجب المادة (٤٣) من نظام دعاوي العشائر[٥٠].

وعلى أثر عودة وفد نقابة المحامين يوم ١٨ شباط دعا حسين جميل نقيب المحامين الهيئة الإدارية للنقابة للاجتماع به يوم ٢١ شباط، لغرض المداولة في التقرير الذي رفعه المحامون الذين انتدبوا من قبل النقابة للإطلاع على سير

التحقيق[٥١]، وقد قرر المجتمعون رفع مذكرة احتجاجية إلى وزارة الداخلية بسبب اعتقال المحامين في الشامية بموجب المادة (٤٣) من قانون نظام دعاوي العشائر بحجة أن هذه المادة لا تطبق على المدنيين بل على أفراد العشائر فقط، كما رفع مذكرة احتجاجية أخرى إلى محكمة تميز العراق بشأن اعتقال قسم من المحاميين في الشامية بموجب المادة (٧٧) من الأصول الجزائية، باعتبار أن هذه المادة شرعت للمجرمين العاديين[٥٢].

تقرر يوم ٢٣ شباط، موعداً للنظر في قضية المحامين المعتقلين في الشامية من قبل محكمة جزاء الشامية، ومن اجل ذلك سافر وفد نقابة المحامين برئاسة توفيق منير ليتولى مهمة الدفاع عن المحامين المتهمين، وفي موعد المحاكمة تبين عدم ورود أوراق الدعاوى من رئاسة المحكمة الكبرى في الحلة، وبناء على ذلك طلب وكلاء الدفاع تأجيل النظر في الدعوى، فقررت المحكمة تأجيلها إلى يوم (٤ آذار ١٩٥٤)[٥٣].

استمرت هيئة الدفاع التي شكلتها نقابة المحامين بجهودها الحثيثة الرامية إلى الإفراج عن إخوانهم المحامين الذين كان لهم الفضل في الاشتراك في انتفاضة الشامية فقامت بتقديم شكواها إلى لجنة انضباط محامي بغداد على قائمقائم قضاء الشامية لامتناعه عن قبول مراجعتها إياه كما أن الهيئة المذكورة سافرت إلى الديوانية وعرضت شكواها هذه على متصرف اللواء[٥٤]، كما رفعت نقابة المحامين العراقيين في (٢٤ شباط ١٩٥٤) مذكرة إلى وزير الداخلية يعيد القزاز حول قضية اعتقال المحامي هديب الحاج حمود على وفق المادة (٤٣) من نظام دعاوي العشائر، وقد جاء في المذكرة ((إن نقابة المحامين ترجو أن تولي وزارة الداخلية هذا الأمر ما يستحق من اهتمام وعناية فتحقق في ظروف التوقيف...))[٥٥].

كما بعث حسين جميل رئيس نقابة المحامين العراقيين إلى رئيس محكمة تميز العراق مذكرة ذكر فيها: ((إن المحامين أصبحوا في الأيام الأخيرة عرضة للتوقيف أو الإبعاد بسبب أو بدون سبب وعندما لا تكون هنالك جريمة منسوبة إلى المحامي أوقف بالاستناد إلى المادة (٧٧) من الأصول الجزائية..)) وقال: ((أن هذه المادة قد شرعت ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية في عهد الاحتلال البريطاني ومع ذلك

فلم تطبق هذه المادة وفي عهد الانتداب إلا على من يخشى ارتكابه جرائم ضد الأشخاص كالقتل والسلب إما أن تطبق على شخص رأي يرتأيه أو مقال يكتبه أو كتاب يشره فيبدو لنا أن ذلك يجافي روح الدستور[٥٦].

سبق أن حددت محكمة جزاء الشامية يوم (١٤ آذار ١٩٥٤) موعداً لأجراء محاكمة المحامين في الشامية، إلا أن المحكمة حددت يوم ١٨ آذار بناء على طلب من وكلاء الدفاع[٥٧].

جرى يوم الخميس (١٨ آذار ١٩٥٤) النظر في قضية المحامين المتهمين في انتفاضة الشامية، وقد حضر وكلاء الدفاع الموفودون من قبل نقابة المحامين العراقيين، كما حضر وفد عن محامي الديوانية، ووفد آخر يمثل محامي النجف وأبو صخير والشامية، وقد افتتحت الجلسة بسؤال من المحكمة عن الأسباب المانعة التي تحول دون تقديم المحامين المتهمين بتعهد بكفالة ضامن بمبلغ (٥٠٠) دينار لكل منهم، وقد رد وكلاء الدفاع على ذلك بلزوم أجراء التحقيق القضائي أولاً واستمعت المحكمة بعد ذلك إلى شهادة كل من المفوض عنيد حسن مأمور مركز الشامية والشرطي صيهود غيدان والشرطي خليل رفيق من معاونية شرطة الشامية، أفادوا جميعهم بعدم معرفتهم شيئاً عن المتهمين سوى الإشاعة على أن لهم علاقة بالمظاهرات التي قام بها فلاحو الشامية في الشهر الماضي وقد أنكر الشهود الشهادات التي كانوا قد أدلوا بها أمام حاكم التحقيق، وقالوا أن شهادتهم أمام المحكمة هي الصحيحة[٥٨].

وعلى أثر هذه الشهادات برأت المحكمة المحامين من التهم المنسوبة أليهم، وهي تحريض فلاحي الشامية على القيام بالانتفاضة ضد الإقطاعيين.

وخلاصة القول: أن الرأي العام العراقي استنكر بشدة موقف الحكومة من الانتفاضة، وإهمالها تلبية مطاليب الفلاحين، كما شجب الطريقة التي استعملت لقمع الانتفاضة ومحاولة تشويهها، حيث اتهم القائمون بها بالتمرد وألصقت بهم تهمة الشيوعية.

نتائج الانتفاضة :

لاشك أن انتفاضة الشامية قد عبرت عن مدى التطور الحاصل في الوعي الاجتماعي والسياسي للفلاحين، وكان من نتائجها، أن سارعت حكومة فاضل الجمالي إلى إصدار مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) لسنة ١٩٥٤، تأكيداً لاستجابتها لمطلب الفلاحين، إذ تضمن المرسوم قسمة الحاصل مناصفة بين الملاك والفلاح واعتبار كافة العقود التي تتضمن إعطاء الملاك حصة تزيد على النصف باطلة سواء أكان عقدها قبل تنفيذ المرسوم ام بعده وقد صدر المرسوم بتاريخ (١٦ آذار ١٩٥٤)، إلا أن إجراءات الحكومة هذه لم تحل مشكلة الأرض. كما أن المرسوم قد لقي معارضة شديدة من قبل الملاك الذين اعتادوا على استغلال الفلاحين لعشرات السنين.

إن الملاك لن يتنازلوا طواعية لمطالب الفلاحين حتى وان كانت مدعمة بالقانون، كما وأن الحكومة قد فشلت في أول اختبار للقوة بينها وبين الإقطاع لأنهم يمثلون ركنا من أركان النظام وسنداً له وعليه فإن إصرار أهالي الشامية على استثمار المكاسب التي نالوها في انتفاضتهم وتأكيدهم المطالبة بحقوقهم في الأرض وبمجتمع الكفاية والعدل وامتناع الملاكين عن الاستجابة لقرار قسمة الحاصلات أدى إلى تفجير الصراع من جديد. وبعبارة أخرى انتفاضة فلاحيه جديدة، وبالفعل فقد حدثت تلك الانتفاضة في منطقة الفرات الأوسط واستمرت من شهر نيسان عام ١٩٥٧ حتى شهر حزيران عام ١٩٥٨ وكانت تلك الانتفاضة دافعاً رئيساً للحركة الوطنية التي قامت بتعبئة الجماهير حولها وأسهمت بالإطاحة بالنظام الملكي.

وخلاصة القول أن انتفاضة الشامية تعد صفحة مشرقة تضاف إلى صفحات نضال الحركة الوطنية في تاريخ العراق المعاصر وقد اثبت فيها أهالي الشامية كما هو شأن كل العراقيين شجاعة فائقة ضد الظلم والاستبداد.

مصادر البحث :

(١) عماد أحمد ألجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٨٢، ص٨٧.

(٢) جريدة صوت الأهالي، بغداد، ٨ آذار ١٩٥٤.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، بغداد ٤ آذار ١٩٥٤، جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ط١،(بيروت-١٩٨٠)، ص ص٢٧٢-٢٧٣.

(٤) العصفورية: هو ما تأكله العصافير من البيادر.

(٥) جريدة لواء الاستقلال ١٧ شباط، ١٩٥٤.

(٦) جريدة لواء الاستقلال، ٣ آذار ١٩٥٤.

الطغار: وحدة قياس للأوزان، ويساوي عشر وزنات

(٧) جريدة لواء الاستقلال، ٦ شباط ١٩٥٤.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) جريدة صوت الأهالي، ١٤ شباط ١٩٥٤.

(١٠) جريدة لواء الاستقلال، ٢٤ شباط ١٩٥٤.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، بينما ذكرت جريدة الشعب، إن عدد المشاركين في المظاهرات أكثر من عشرات الالآف نسمة، ينظر: جريدة الشعب، بغداد، ٢١ شباط ١٩٥٤.

(١٤) جريدة صوت الأهالي، ١١ شباط ١٩٥٤، جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(١٥) جريدة لواء الاستقلال، ٢٤ شباط ١٩٥٤.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) جريدة لواء الاستقلال، ٤ آذار ١٩٥٤.

(١٨) من الطلاب، اعتقل كل من: رشيد سوادي العطية، صادق عبد الكاظم العطية، مالك حبيب غلام، حمزة محمد، غالب شياع الشيباني، رزاق مهدي حولي الكرعاوي، وغيرهم... ينظر: جريدة الشعب، ٢٢ شباط ١٩٥٤.

(١٩) من الأهليين، اعتقل كل من: عبد العباس جابر كير، كريم الحاج راهي. عبد علي العرادي، وغيرهم... ينظر: جريدة الشعب ٢٢ شباط ١٩٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) من الذين تعرضوا إلى التفتيش، دار عواد عبد السادة ودار ودكان الخياط طاهر الشيخ محسن ودار ومطعم صاحب خنجر ودار المعلم حمزة، ينظر: جريدة لواء الاستقلال، ٢٤ شباط ١٩٥٤.

(٢٢) جريدة لواء الاستقلال، ٢٤ شباط ١٩٥٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) جريدة اليقظة، بغداد ١٤ شباط ١٩٥٤.

(٢٥) جريدة لواء الاستقلال، ١٧ شباط و٣ آذار ١٩٥٤.

كان عبد العباس المزهر آنذاك عضواً في المجلس النيابي، نائباً عن لواء الديوانية.

(٢٦) جريدة لواء الاستقلال، ١٠ شباط ١٩٥٤.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) جريدة الأوقات العراقية، نقلاً عن: جريدة الحوادث بغداد، ١٢ شباط ١٩٥٤.

(٢٩) جريدة الزمان، بغداد، ١٦ شباط ١٩٥٤.

(٣٠) ممثلوا الديوانية في المجلس النيابي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، هم: أركان العابدي، جياد الشعلان، خوام العبد العباس، سوادي الحسون، عبد العباس

المزهر، علي الشعلان، عمر خدر، موجد الشعلان.

(٣١) قدم رايح العطية عضو مجلس الأعيان، إجازة لمدة (٢٠) يوماً، اعتبارا من ٢٠ نيسان ١٩٥٤، للسفر خارج العراق لأسباب صحية، ينظر: محاضر مجلس الأعيان محضر الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، في صباح يوم الأربعاء الموافق ٢١ نيسان ١٩٥٤. ص٦٠.

(٣٢) وهي لائحة قانونية الغرض منها إلغاء رسوم الاستهلاك على الحاصلات والاستعاضة عنها بضريبة تفرض على الأرض ومن مزاياها أنها تلزم صاحب الأرض أن يزرع وينتج لأن الضريبة التي تستوفي منه، ستفرض عليه سواء زرع الأرض أو لم يزرعها... للتفاصيل ينظر: جريدة الإنقلاب، بغداد، ١١ شباط ١٩٥٤.

(٣٣) جريدة لواء الاستقلال، ٤ آذار ١٩٥٤.

(٣٤) جريدة لواء الاستقلال، ٣ آذار ١٩٥٤.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) جريدة لواء الاستقلال، ١٩ شباط ١٩٥٤.

(٣٧) جريدة لواء الاستقلال، ٢٢ شباط ١٩٥٤.

(٣٨) جريدة صوت الأهالي، ١٦ شباط ١٩٥٤.

(٣٩) جريدة لواء الاستقلال، ١٦ شباط ١٩٥٤.

(٤٠) جريدة لواء الاستقلال، ١٦ شباط ١٩٥٤.

(٤١) جريدة الزمان، ٢٠ شباط ١٩٥٤.

(٤٢) جريدة الأيام، بغداد، ١١ آذار ١٩٥٤.

(٤٣) جريدة صوت الأهالي، ١٤ شباط ١٩٥٤.

(٤٤) جريدة صوت الأهالي، ٨ آذار ١٩٥٤.

(٤٥) جريدة لواء الاستقلال، ١٠ شباط ١٩٥٤.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) جريدة اليقظة، ١٤ شباط ١٩٥٤.

(٤٨) جريدة لواء الاستقلال، ١٥ شباط ١٩٥٤.

(٤٩) جريدة صوت الأهالي، ١٥ شباط ١٩٥٤.

(٥٠) جريدة لواء الاستقلال، ١٩ شباط ١٩٥٤.

(٥١) جريدة الشعب، ٢١ شباط ١٩٥٤.

(٥٢) جريدة لواء الاستقلال، ٢٢ شباط ١٩٥٤.

(٥٣) جريدة الشعب، ٢٥ شباط ١٩٥٤.

(٥٤) جريدة صوت الأهالي، ٢٥ شباط ١٩٥٤.

(٥٥) جريدة لواء الاستقلال، ٢٦ شباط ١٩٥٤، جريدة الشعب ٢٦ شباط ١٩٥٤.

(٥٦) جريدة لواء الاستقلال، ٣ آذار ١٩٥٤.

(٥٧) جريدة لواء الاستقلال، ٨ آذار ١٩٥٤، بينما ذكرت جريدة الشعب، انه تقرر أن تجري في ١٢ آذار محاكمة المحامين المتهمين في حوادث الشامية، أمام أحمد صالح أحمد البياتي، حاكم جزاء الشامية، (جريدة الشعب، ٨ آذار ١٩٥٤).

(٥٨) جريدة الاتحاد، بغداد، ٢١ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الشعب ٢١ آذار ١٩٥٤.